

اهل بيتي يواطى اسمه اسمي واسم أبيه اسم أبيه **هذا الحديث** رواه ابوا
 داود والترمذي وهذا لفظ ابوداود وسكت عليه وقد قال انما سكت
 عليه فهو صالح اي للاحتجاج به وقربان من العلماء ابا داود في هذا الاطلاق
 وان سكت عليه فهو صالح يعقل محتج به **قال العلامة** سحر البدر المنير في
 تلخيص النور في تلخيص الافكار نقل الما فظ ابن حجر عن النور انه قال في سنن ابوداود
 احاديث ظاهر الضعف له يبينها مع انه متفق على ضعفها فلا بد من تناول
 كلامه والحق انما وجدناه في سنينه مما لم ينسبه عليه ولم ينسبه على
 صحته او حسنه من يعتم عليه فهو حسن وان على ضعفه من يعتم
 عليه او روى العارف في سننه ما يقصر الضعف والاجاب له حكم بضعفه
 والابتغى الى سكون ابوداود فقله العلامة حسين بن الحسن الاضباري
 في التحفة المرضية ولفظ الترمذي ان ذهب الدنيا حتى يجل العيب رجل
 من اهل بيتي يواطى اسمه اسمي ولفظ آخر حتى يجل من اهل بيتي
 وقال حديث حسن صحيح ولا يخفى عليك ان الترمذي يتساهل في التصحيح
 والتحمين ولذا لم يعتمد العلماء عليه في هذا الباب وردوا على تصحيحه
 في تحسينه في غير موضع **قال الما فظ** للذهبي في اللب ان في ترجمة كثيرين
 عبد الله بن عمرو بن عوف بن زيد النهدي واما الترمذي فهو من حديثه
 الصالح جابر بن المسلمين وصحة فلذا لا يعتمد العلماء على تصحيح الترمذي
 انتهى

كل ما

مطلب كلام النور

انتهى **قال العلامة** سحر المنذري في الترمذي والتزييب وابنه على كثير
 مما حضري حال الاملاء بما تساهل ابوداود في السكون عن تصحيحه
 او الترمذي في تحسينه او ابن حبان والمالك في تصحيحه الانتقاد اعلم
 بل بقياس المتفق في نظائرها من هذا الباب وكل حديث عزوتة الى ابى
 داود وسكت عنه فهو كما ذكر ابوداود والابن ابي داود رتبة الحسن وقد
 يكون على شرط الصحاحين او احدهما **وقال الما فظ** المستقل في تلخيص
 الجبير تحت حديث جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن العير او اجبة
 هي قال لا وان يعتمر واهو افضل في تصحيحه اي الترمذي نظر كثير من اجل
 الحاج فان اكثر على تصحيحه والاتفاق على انه مدلس **وقال النور**
 ينبغي ان لا يغتر بكلام الترمذي في تصحيحه فقد اتفق الحفاظ على
 تصحيحه انتهى **وقال** في التلخيص تحت حديث جده كثير في تكدير العبد
 وقد قال البخاري والترمذي انه صحح في هذا الباب وانكر جماعة
 تحسينه على الترمذي **وقال** في صيانة الانسان قال في توضيح الافكار
 بعد ذكر صحيح ابن خزيمة وابن حبان وعلى كل حال فلا بد للتأهل من
 الاجتهاد والنظر والابتناء هؤلاء ومن تخاخرهم فكم حكم ابن خزيمة
 بالصحة لهما لا ينبغي عمدة الحسن بافهامه الترمذي من ذلك
 جملة مع انه يعرف بين الحسن والصحيح انتهى وقد ذكر جملة من الاحاديث

في هذا الباب
 في هذا الباب